نضال العمال

العمال هم حراس الفكرة وأيقونة الثورة

العدد (64) | مجلة عمالية تصدر عن اتحاد نضال العمال الفلسطيني | السبت 2 أيار 2026

للتواصل مع هيئة تحرير المجلة: Nedalshbi@windowslive.com

كلمة العدد

أيار الكرامة العمالية

يأتي الأول من أيار هذا العام، فيما يقف العالم على حافة أزمات متلاحقة: حروب مفتوحة، وفقر متسع، وبطالة متنامية، وغلاء ينهش حياة الكادحين، وهيمنة رأسمالية متوحشة لا ترى في الإنسان سوى رقم في سوق الربح والخسارة، وفي هذا المشهد القاسي، يعود عيد العمال العالمي ليؤكد أن الطبقة العاملة ما زالت صاحبة الدور التاريخي في صناعة التغيير، وأن صوت العمال، مهما حاولت قوى الاستغلال إسكاته، سيبقى أعلى من ضجيج الظلم.

منذ نضال عمال شيكاغو عام 1886، حين ارتفعت رايات المطالبة بثماني ساعات عمل وحقوق إنسانية عادلة، لم يكن الأول من أيار مناسبة احتفالية عابرة، بل محطة نضالية متجددة، تذكّر البشرية بأن الحقوق لا تمنح، بل تنتزع بالنضال والتنظيم والوحدة، وبعد مرور مئة وأربعين عاماً على تلك الملحمة، ما تزال مطالب العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية حيّة، لأن أسباب الصراع ذاتها ما تزال قائمة، وإن تبدلت أشكالها وأدواتها.

في فلسطين، يحمل الأول من أيار معنى مضاعفاً؛ فهو ليس فقط يوم الدفاع عن حقوق العمال، بل يوم الصمود الوطني أيضاً، فالطبقة العاملة الفلسطينية تواجه احتلالاً استيطانياً عنصرياً يسرق الأرض والموارد وفرص العمل، ويفرض الحصار والتجويع والإذلال اليومي، فعمال غزة يرزحون تحت كارثة إنسانية واقتصادية غير مسبوقة بعد التدمير الممنهج للبنية الإنتاجية، وعمال الضفة الغربية يعانون الحواجز والإغلاقات ومصادرة سبل العيش، فيما يتعرض العامل الفلسطيني داخل الخط الأخضر لأبشع أشكال الاستغلال والتمييز.

أما في الشتات، وخصوصاً في لبنان وسائر أماكن اللجوء، فإن العامل الفلسطيني يواجه قيوداً قانونية واجتماعية تحرمه من فرص العمل اللائق، ومن الحد الأدنى للحماية والعدالة، في معاناة تؤكد أن قضية العمال الفلسطينيين جزء أصيل من قضية شعب مشرّد ما زال يناضل من أجل الحرية والعودة والكرامة.

وفي مواجهة هذا الواقع، تبرز الحاجة الملحّة إلى إعادة الاعتبار للحركة النقابية الفلسطينية، بوصفها أداة دفاع وتنظيم وكفاح، فالحركة العمالية لا يمكن أن تؤدي دورها في ظل الانقسام والتشتت وضعف التمثيل، والمطلوب اليوم وحدة نقابية ديمقراطية، مستقلة، ومناضلة، تعبّر عن مصالح العمال الحقيقية، وتخوض معاركهم المطلبية والاجتماعية والوطنية بثبات ومسؤولية.

كما أن الحديث عن حقوق العمال لا يكتمل دون التأكيد على الدور المركزي للمرأة العاملة الفلسطينية، التي أثبتت في ميادين العمل والإنتاج والصمود أنها شريك كامل في معركة الحياة والتحرر، وإن تمكين المرأة نقابياً، وتعزيز حضورها في مواقع القرار، ليس منّة ولا ترفاً تنظيمياً، بل شرط أساسي لتحقيق العدالة وتطوير الحركة النقابية نفسها.

إننا في هذه المناسبة نعيد التذكير بجملة من الأولويات الوطنية والاجتماعية: تطبيق قانون العمل بعدالة وصرامة، وإقرار نظام ضمان اجتماعي عادل وشامل، ومكافحة البطالة والفقر، وتوفير العمل اللائق، وحماية الحريات النقابية، وفتح آفاق العمل الكريم أمام العمال الفلسطينيين عربياً ودولياً، بما يصون كرامتهم ويحدّ من استغلالهم.

كما نتوجه بالتحية إلى الطبقة العاملة العربية والعالمية، وإلى النقابات الحرة وقوى التضامن الأممي التي وقفت إلى جانب فلسطين، ورفعت صوتها ضد الاحتلال والعدوان والعنصرية، فالقضية الفلسطينية ستبقى قضية ضمير إنساني، والعمال في العالم يدركون أكثر من غيرهم أن الحرية والعدالة لا تتجزآن.

إن الأول من أيار ليس ذكرى من الماضي، بل دعوة إلى المستقبل. دعوة إلى تنظيم الصفوف، واستعادة المبادرة، وتوحيد الجهود، وخوض معارك الدفاع عن الإنسان وحقه في العمل والعيش الكريم، فحين ينهض العمال، ينهض المجتمع، وحين تتكلم الكرامة، يتراجع الظلم.

الأول من أيار في فلسطين:
جرد حساب نقابي وصوت العمال الغائب الحاضر

بقلم: محمد علوش

يأتي الأول من أيار هذا العام، والطبقة العاملة الفلسطينية تقف على حافة الإنهاك الوطني والاجتماعي معاً، فهو ليس مناسبة احتفالية عابرة، ولا يوماً للخطابات البروتوكولية، بل محطة مراجعة حقيقية، وجرد حساب مفتوح أمام واقع شديد القسوة: احتلال يطارد لقمة العيش، وانتهاكات يومية تمسّ حق العمل والحياة والكرامة، وسياسات اقتصادية عاجزة، ونقابات غاب كثير منها عن ساحات المواجهة، أو اكتفت بدور الشاهد الصامت، فيما العمال يواجهون مصيرهم وحدهم.

العامل الفلسطيني اليوم لا يواجه فقط شروط السوق القاسية، بل يواجه منظومة استعمارية كاملة تستهدف وجوده الاقتصادي والاجتماعي، فآلاف العمال حرموا من الوصول إلى أماكن عملهم، وآلاف آخرون فقدوا أعمالهم بفعل الإغلاقات والحصار والحواجز، فيما يتعرض العاملون داخل أراضي عام 1948 لأشكال متعددة من الاستغلال، من السمسرة ونهب الأجور، إلى انعدام شروط السلامة المهنية، والتمييز، والطرد التعسفي، والابتزاز المرتبط بتصاريح العمل، ولقد تحوّل العمل، بالنسبة لكثيرين، إلى رحلة إذلال يومية تبدأ عند الحاجز، ولا تنتهي عند باب المصنع أو الورشة.

وفي قطاع غزة، تتجسد المأساة بصورة أشدّ فظاعة: بطالة واسعة، واقتصاد مدمّر، ومنشآت مهدّمة، وعمال بلا أجور، وأسر كاملة فقدت مصدر رزقها، أما في الضفة الغربية، فقد عمّقت الاعتداءات المتواصلة، والأزمات المالية، وتراجع النشاط الاقتصادي، من هشاشة سوق العمل، فارتفعت معدلات الفقر، وتآكلت الأجور، واتسعت دائرة العمل غير المنظم، الذي يفتقد إلى أي حماية قانونية أو اجتماعية.

لكن الاحتلال، على فداحة جرائمه، ليس وحده المسؤول عن هذا المشهد، فهناك أيضاً غياب واضح للعدالة الاجتماعية داخلياً، وتأخر مزمن في بناء منظومة حماية اجتماعية حقيقية تحفظ كرامة العامل حين يمرض، أو يتعطل، أو يشيخ، أو يصاب أثناء عمله، وما زال آلاف العمال خارج مظلة التأمين الصحي اللائق، وخارج أنظمة التقاعد الفاعلة، وخارج رقابة قانون العمل، كما ما زال الحد الأدنى للأجور محل جدل أكثر منه سياسة ملزمة، فيما تبقى الرقابة على تطبيقه ضعيفة، والعقوبات بحق منتهكيه محدودة أو غائبة.

أما البرامج الحكومية، فقد أخفقت في الانتقال من إدارة الأزمة إلى صناعة الحلول، فلم تطرح حتى الآن خطة وطنية شاملة للتشغيل، ولا استراتيجية إنتاجية تقلل التبعية الاقتصادية، ولا رؤية جادة لحماية العمال المتعطلين عن العمل، ولا سياسات ضريبية أكثر عدالة تنحاز للفئات المنتجة والفقيرة، وكأن العامل مطلوب منه أن يصبر دائماً، وأن يدفع دائماً، وأن ينتظر دائماً.

وفي قلب هذا كله، يبرز السؤال الأصعب: أين الحركة النقابية الفلسطينية؟

بصراحة، الحراك العمالي والمطلبي يتزايد، والغضب الاجتماعي يتراكم، فيما الصمت النقابي ما زال مستمراً في مواقع عديدة، وينتظر العمال مواقف واضحة، وبرامج نضالية، ومبادرات ميدانية، لا بيانات موسمية باردة، ولا حضوراً شكلياً في المناسبات، وينتظرون نقابات تقود، لا نقابات تقاد، تدافع، لا تبرر، وتشتبك مع السياسات الجائرة، ولا تتعايش معها.

لقد فقدت بعض الأطر النقابية صلتها العضوية بقواعدها، وغرقت في البيروقراطية، والانقسامات، والحسابات الفئوية، وأحياناً في الارتهان السياسي، وحين ينفصل القرار النقابي عن هموم العمال اليومية، يصبح الصوت خافتاً، والموقف مرتبكاً، والدور هامشياً، وهذا أخطر ما يمكن أن يصيب أي حركة نقابية: أن تبقى موجودة شكلاً، وغائبة فعلاً.

إن الأول من أيار يجب أن يكون لحظة مصارحة، فلا يمكن الاستمرار في الحديث عن تمثيل العمال من دون انتخابات ديمقراطية دورية وشفافة داخل النقابات، ولا يمكن الحديث عن استقلالية نقابية مع استمرار التبعية للسلطة، أو للفصائل، أو لمصالح ضيقة، ولا يمكن الدفاع عن العمال من مكاتب مغلقة، فيما العامل في الورشة، والمصنع، والحقل، وعلى الحاجز، يواجه القهر وحده.

المطلوب اليوم إعادة بناء الحركة النقابية الفلسطينية على أسس ديمقراطية وكفاحية ووحدوية، والمطلوب برنامج وطني اجتماعي يربط بين التحرر من الاحتلال والتحرر من الفقر والاستغلال، كما أن المطلوب إنشاء صندوق وطني لحماية العمال المتضررين، وتفعيل التفتيش العمالي، وفرض تطبيق الحد الأدنى للأجور، وتوسيع الضمانات الاجتماعية، وتنظيم العمال في القطاعات الهشة وغير المنظمة، وفتح أبواب النقابات أمام الشباب والنساء والعاملين الجدد.

إن الطبقة العاملة الفلسطينية لم تكن يوماً هامشاً في المعركة الوطنية، بل كانت دائماً في قلبها، دفعت من دمها وعرقها، وقدّمت الشهداء والأسرى والمبعدين، وبنت الاقتصاد رغم الخراب، وصمدت رغم الجوع والحصار، ومن العار أن تبقى هذه الطبقة بلا حماية كافية، وبلا تمثيل يليق بتضحياتها.

في الأول من أيار، لا يحتاج العمال إلى التهاني، بل إلى الحقوق، لا يريدون خطابات إنشائية، بل أجوراً عادلة، وأمناً اجتماعياً، ونقابات حقيقية، وسياسات تنحاز إليهم، ويريدون قبل كل ذلك وطناً حراً وعدالة اجتماعية معاً، لأن الحرية التي لا تصل إلى لقمة الخبز تبقى ناقصة، والعدالة التي لا تشمل العمال تبقى كذبة كبيرة.

هذا يوم العمال، فليكن أيضاً يوم محاسبة كل من قصّر بحقهم، وصوتاً عالياً لاستعادة دورهم، ومكانتهم، وحقوقهم.

«العمل المأجور ورأس المال»:
أوّل أيار في أوروبا وتوحّش السوق ضد العمّال واللاجئين

بقلم: مسعود محمد - لبنان

في الأوّل من أيار، لا يكفي أن ترفع الرايات وتستعاد ذاكرة النضال العمّالي، فيما يتسع في قلب أوروبا نفسها نطاق العمل الهشّ والاستغلال المنظّم، وخصوصاً ضد اللاجئين والمهاجرين، فالمسألة اليوم ليست في وجود خروق فردية هنا أو هناك، بل في قيام قطاعات كاملة من الاقتصاد على تحويل هشاشة الإنسان إلى مصدر ربح، وهذا ما تؤكده دراسة البرلمان الأوروبي New Approaches to Labour Market Integration of Migrants and Refugees الصادرة عام 2024، التي بينت ان المهاجرين واللاجئين يواجهون عوائق قانونية ومؤسسية ولغوية تدفعهم غالبا إلى وظائف أدنى من مؤهلاتهم، وأقل أجراً، وأشد هشاشة.

هنا يعود ماركس لا بوصفه أثراً فكرياً من القرن التاسع عشر، بل بوصفه شارحاً بارد الدقة لما يجري الآن، ففي «العمل المأجور ورأس المال» يوضح أن العامل لا يبيع عمله كله دفعة واحدة، بل يبيع قوة عمله بوصفها سلعة، وأن الرأسمال لا يشتري الإنسان إلا بقدر ما ينتج له من قيمة، وفي «رأس المال» يذهب أبعد من ذلك حين يشرح أن الربح لا يأتي من السوق وحدها، بل من الفارق بين ما يتقاضاه العامل أجراً وما ينتجه فعلاً من قيمة، أي من فائض القيمة، وعندما يكون العامل لاجئاً أو مهاجراً مهدداً بالإقصاء أو فقدان الإقامة أو الحرمان من العمل، فإن هذا الفارق يتسع أكثر، لأن قدرته على الرفض تكون أضعف، وقدرته على التفاوض أقل، وخوفه من السقوط أشد.

ولم يكن ماركس يتحدث فقط عن الاستغلال داخل المصنع، بل عن البنية الاجتماعية التي تصنع عمّالاً أكثر قابلية للضغط، ففي الجزء الأول من «رأس المال»، في تحليله لما سماه «الجيش الصناعي الاحتياطي»، يبين أن الرأسمالية تحتاج دائماً إلى كتلة من البشر العاطلين أو المهددين بالعطالة أو القابلين للاستدعاء بشروط أدنى، حتى تضغط أجور الجميع إلى الأسفل، وإذا أردنا الترجمة المعاصرة لهذا المفهوم في أوروبا اليوم، فلن نجد أوضح من أوضاع طالبي اللجوء والعمّال المهاجرين: بشر يحتاجهم السوق، لكنه يحتاجهم أيضاً ضعفاء، قابلين للاستبدال، وأقل حماية من غيرهم.

المثال البريطاني صارخ في هذا الباب، ففي تقرير منظمة FLEX الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2024 بعنوان "I kept waiting and waiting": The realities of asylum seekers' restricted right to work in the UK، يتضح ان طالب اللجوء في بريطانيا لا يملك اصلا حق العمل إلا بعد مرور 12 شهراً على طلبه، ثم بشروط شديدة التقييد، ويعرض التقرير كيف يؤدي هذا الانتظار الطويل، مع ضآلة الدعم المالي، إلى دفع كثيرين نحو الفقر والهامش والعمل غير النظامي، أي نحو المجال الذي يزدهر فيه الاستغلال، وبهذا المعنى، لا يصبح المنع من العمل حماية للاجئ، بل وسيلة لصنع هشاشته.

وفي إيطاليا، ينكشف هذا المنطق بأقسى صورة، ففي تقرير Reuters بتاريخ 20 يونيو/حزيران 2024 بعنوان Death of Indian labourer highlights plight of farm workers in Italy، ظهرت قضية العامل الهندي ساتنام سينغ الذي توفي بعد إصابة عمل مروعة في القطاع الزراعي، لتكشف ليس فقط مأساة فردية، بل طبيعة بيئة كاملة يعيش فيها العمّال المهاجرون تحت ضغط السمسرة غير القانونية والأجور المنخفضة والخوف من الاعتراض. ثم في تقرير آخر لـ Reuters بتاريخ 13 يوليو/تموز 2024 بعنوان Italian police free 33 Indian farm labourers from 'slavery'، ورد أن 33 عاملاً هندياً كانوا يعملون 10 إلى 12 ساعة يومياً، سبعة أيام في الأسبوع، مقابل نحو 4 يورو في الساعة، وهنا لا يعود العامل مجرد بائع لقوة عمله، بل يصبح مثالاً حرفياً على ما قصده ماركس حين تحدث عن ميل الرأسمال إلى إطالة يوم العمل وتعظيم ما يُنتزع من الجسد البشري.

وفي قبرص أيضاً، لم يعد الأمر مجرد اتهام سياسي من اليسار، بل توصيفاً صادراً عن مؤسسات أوروبية رسمية، ففي تقرير مجلس أوروبا عبر GRETA الصادر في 28 أبريل/نيسان 2025 بعنوان Fourth Evaluation Report on Cyprus، ورد قلق واضح من انخفاض أجور العمال المهاجرين، ولا سيما عاملات المنازل، ومن عدم تمتعهم بحماية فعلية متساوية، وفي اليوم نفسه، نشرت Reuters تقرير Migrants living on shoestring in Cyprus risk abuse, watchdog says، موضحة أن بعض عاملات المنازل المهاجرات قد يتقاضين ما يعادل 1.29 يورو في الساعة، وهذا ليس انحرافاً عن السوق، بل أحد أشكال انتظامه حين يترك الضعفاء في أسفله.

من هنا، فإن قضية العامل اللاجئ في أوروبا ليست هامشاً إنسانياً منفصلاً عن الصراع الطبقي، بل هي في قلبه تماماً، ففي «البيان الشيوعي» يكتب ماركس وإنجلز عن البرجوازية التي جرّدت العلاقات الإنسانية من أوهامها الأخلاقية وردّتها إلى حساب المصلحة والتبادل النقدي، وما نراه اليوم هو الصيغة الأوروبية المعاصرة لهذا المنطق: تستقبل اليد العاملة حين يحتاجها السوق، لكن من دون مساواة فعلية في القدرة على الرفض أو التنظيم أو المطالبة بالأجر العادل.

في الأوّل من أيار، لا يكفي الدفاع عن "حقوق العمّال" بوصفها عبارة عامة، المطلوب أن يقال بوضوح إنّ اللاجئ الذي يعمل بأقل من حقه، والمهاجرة التي تدفع إلى الخدمة بأجر مهين، وطالب اللجوء الذي يترك معلقاً خارج سوق العمل النظامي، ليسوا استثناءات جانبية، بل هم البرهان الحيّ على أنّ الرأسمال ما يزال، كما شرحه ماركس، يعيش من شراء الجهد بأدنى كلفة ممكنة، ومن تحويل الحاجة الإنسانية إلى أداة ربح، ولذلك فإن أي سياسة تدّعي الدفاع عن العمل ولا تبدأ من أضعف العمّال، إنما تترك جوهر المسألة على حاله: عملٌ مأجور، ورأس مال، وفائض ينتزع من الأحياء باسم السوق.

عمال فلسطين بين الفقر والصمود

بقلم: محمد عبد القادر

في ذكرى الأول من أيار، يحتفل العالم بعيد العمال تكريماً لنضالاتهم في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والعيش الكريم، ومحاربة التمييز والظلم والاستغلال، وتقديراً لتضحياتهم ومساهماتهم في تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي، أما الشعب الفلسطيني، فيستقبل هذه المناسبة لتكريم الطبقة العاملة الفلسطينية بعد أكثر من ثلاث سنوات من العدوان الإسرائيلي المستمر على شعبنا في الضفة وغزة، والذي استهدف تدمير كل مقومات الحياة والاقتصاد والبنية التحتية، وفرض الحصار الاقتصادي والمالي والعسكري، وإغلاق سوق العمل داخل دولة الاحتلال أمام أكثر من 300 ألف عامل، كما طال التدمير المصانع والمزارع، وصودرت الأراضي، وتصاعد الاستيطان، لتستمر معاناة الطبقة العاملة الفلسطينية وتزداد يوماً بعد يوم، وتتفاقم أزمتها الاجتماعية والإنسانية، ويدخل المزيد من العمال في دائرة الفقر والعوز، وحتى الجوع، دون اكتراث جدي لمعاناتهم أو تقديم حلول مرحلية توفر لهم دخلاً وحياة كريمة ولأسرهم.

إن قضية الطبقة العاملة الفلسطينية، التي شكلت العمود الفقري للثورة الفلسطينية، وقدمت تضحيات كبيرة، وكانت عنواناً للصمود والتمسك بالأرض ومواجهة الظلم والاستغلال، أصبحت اليوم مجالاً للمزايدات السياسية، أو لاستجداء الاحتلال بفتح المعابر، أو التعامل معها كقضية إنسانية تحل ببعض المساعدات المحدودة، أو عبر برامج تشغيلية ومشاريع صغيرة لا ترقى إلى حجم الكارثة.

فالاحتلال الإسرائيلي مستمر في جرائمه وسياسة العقاب الجماعي والحصار والتجويع، وحرمان شعبنا من سبل الحياة، بهدف تفريغ الأرض الفلسطينية ودفع الناس للهجرة، في ظل صمت عربي وتخاذل دولي تجاه معاناة أكثر من نصف مليون عامل فقدوا أعمالهم، ونسبة بطالة تجاوزت 60%، كما يتعرض العمال الفلسطينيون يومياً للقتل أو الاعتقال أو التنكيل أثناء اجتياز جدار الفصل العنصري أو داخل دولة الاحتلال، التي تتنكر لحقوقهم، وسط تخلي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ومنظمة العمل الدولية عن مسؤولياتهم.

أما جهود الحكومة الفلسطينية، فعلى محدودية خياراتها بسبب الحصار المالي واحتجاز أموال الضرائب وغياب المساعدات الخارجية، إلا أن طرح قضية العمال فلسطينياً وعربياً ودولياً ما زال محدوداً، ولا يرتقي إلى مستوى الأزمة، إضافة إلى غياب الدور الفاعل للاتحادات ونقابات العمال في إيجاد الحلول.

وللأسف، تتحمل السلطة الفلسطينية جزءاً من المسؤولية، إذ لم تنتهج سياسة وطنية قائمة على تعزيز الإنتاج الوطني والاستثمار المحلي، وتوفير الحماية للصناعات الوطنية، وتطوير التعليم، والتحلل من التبعية الاقتصادية للاحتلال، كما بقي الاستثمار في قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم محدوداً، واعتمد الاقتصاد على الطابع الريعي والاستهلاكي أكثر من الإنتاجي.

السؤال الأهم اليوم: كيف نخرج من هذه الأزمة، أو على الأقل نوجد حلولاً مؤقتة تعيد الأمل والحياة لعمالنا وأسرهم؟

إن الحكومة، واتحادات العمال، والقطاع الخاص، مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بتحمل مسؤولياتهم، فهناك مليارات الدولارات مودعة في البنوك الفلسطينية، فلماذا لا تستثمر في إنشاء مصانع ومشاريع إنتاجية، وفي الزراعة، بما يوفر آلاف فرص العمل؟ ولماذا لا تسن قوانين مشجعة للاستثمار، وحامية للصناعات المحلية، وتقلل من الاستيراد؟ ولماذا لا تطلق برامج واسعة لإعادة تأهيل العمال، وتوفير قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة؟ ولماذا لا يدعى رأس المال الفلسطيني في الخارج للمساهمة في هذه المسؤولية الوطنية؟

إن المطلوب اليوم إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وبرامج الحكومة الفلسطينية، وتكريس سياسة الاعتماد على الذات، وبناء اقتصاد مقاوم يقوم على العودة إلى الأرض والزراعة، والتصنيع الزراعي، وحماية الإنتاج الوطني، والاستثمار بدل الاستهلاك، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية والأجنبية الداعمة للاحتلال.

عاشت الطبقة العاملة الفلسطينية، وعاش نضال شعبنا في سبيل الحرية والاستقلال.

تحية لعمال فلسطين في اليوم العالمي للعمال

بقلم: د. كريمة الحفناوي - مصر

يحتفل العالم في الأول من مايو من كل عام بيوم العمال العالمي، بوصفه يوماً للتضامن مع الطبقة العاملة، وهو يوم عطلة رسمية في معظم بلدان العالم، يخرج فيه العمال حاملين لافتاتهم ومطالبهم لتحسين ظروف العمل، وتحسين أحوالهم المعيشية.

ويجيء اليوم العالمي هذا العام مع استمرار السياسات النيوليبرالية المتوحشة، التي اججت الحروب واشعلت الفتن والصراعات في العديد من دول العالم، مما كان له أثر بالغ على الاقتصاد العالمي، وأدى إلى مزيد من التضخم والغلاء وفقدان فرص العمل، كما أدى إلى اتساع الفجوة الطبقية داخل البلدان النامية، مع مزيد من الإفقار للطبقات الضعيفة، وفي مقدمتها الطبقة العاملة.

كما يجيء الأول من مايو هذا العام مع استمرار العدوان الأمريكي الصهيوني على فلسطين، وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني على مدى سنتين ونصف، عبر القتل والتدمير واقتلاع الأشجار، وارتكاب جرائم صهيونية نازية عنصرية، كالإبادة الجماعية والتطهير العرقي، ومحاولات التهجير القسري للشعب الفلسطيني، الذي سطر بأرواحه ودمائه وأجساده أساطير الصمود والوقوف في وجه العدوان، دفاعاً عن أرضه وكرامته، بل وعن وجود الأمة العربية جمعاء، وعن مقدساتنا الإسلامية والمسيحية، وسط صمت العالم الغربي وغياب الضمير العالمي، إلى جانب خذلان الأنظمة الرجعية العربية للقضية الفلسطينية وللشعب العربي الفلسطيني، بل واصطفاف العديد من الحكام العرب إلى جانب العدو الصهيوني.

وبالطبع، يعاني مئات الآلاف من العمال الفلسطينيين من فقدان فرص العمل نتيجة سياسات الكيان القائمة على الإغلاق، ومنع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم عبر الحواجز العديدة، مع استمرار استهداف الفلسطينيين بالقتل أو الاعتقال، هذا إلى جانب معاناة العمال الزراعيين من فقدان العمل في الأراضي الزراعية، نتيجة آلاف الأطنان من المتفجرات التي ألقتها الآلة الحربية الصهيونية الجهنمية، والتي اسفرت عن تدمير البيئة الزراعية، فضلا عن هجمات المستوطنين المتوحشين على القرى، واقتلاع الزرع والمحاصيل وأشجار الزيتون، بل وإشعال الحرائق في بعض القرى.

وقد تحركت الشعوب الحرة في كل أنحاء العالم ضد العدوان الصهيوأمريكي على فلسطين، وكان في القلب منها العمال الذين رفضوا شحن أو تفريغ السفن المرسلة إلى الكيان الصهيوني والمحملة بالأسلحة والمعدات الحربية، كما رفضوا إرسال أية وسيلة نقل محملة بالبضائع أو الأسلحة عن طريق البر أو الجو، بل وأضرب المئات من العمال في عدد من الدول، مطالبين حكوماتهم بوقف الحرب المتوحشة على الشعب الفلسطيني.

وفي هذا اليوم، نضم صوتنا إلى أصوات الشعوب والعمال التي تطالب بالمقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني ولكل الدول الداعمة له، كما نوجه نداء إلى عمال العالم بنصرة فلسطين، ومساندة ودعم المقاومة الفلسطينية، والضغط على حكوماتهم من أجل وقف الحرب فوراً، وإعادة إعمار غزة وكل الأماكن التي تهدمت في العديد من الدول، ومنها لبنان وإيران، وإدخال المساعدات الإنسانية من غذاء ودواء ومستلزمات طبية وحياتية للشعب الفلسطيني.

كما نوجه نداء إلى الشعوب العربية والعمال العرب بالضغط على حكوماتهم من أجل مقاطعة الكيان الصهيوني اقتصادياً ودبلوماسياً وسياسياً ورياضياً وفنياً وأكاديمياً، ووقف التطبيع، وإلغاء جميع الاتفاقات مع العدو الصهيوني.

إننا في الأول من مايو من هذا العام 2026، نقدم التحية للعمال الفلسطينيين الصامدين الذين لا تنكسر إرادتهم أبد الدهر، ويواصلون التحدي والتصدي للعدو الصهيوني الغادر، رافعين شعاراتهم: (لن نرحل، لن نركع، لن نستسلم، النصر أو الشهادة، الأرض العزة والشرف والكرامة).

ونقدم التحية لكل عمال العالم الذين وقفوا إلى جانب الحق الفلسطيني، وعملوا على عرقلة وصول الأسلحة والمعدات العسكرية المتجهة إلى الكيان الصهيوني، ومنهم عمال في إيطاليا واليونان وإسبانيا وبلجيكا وفرنسا وكندا والهند وجنوب إفريقيا، وبعض الموانئ في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل أوكلاند وتاكوما وسان فرانسيسكو.

يحيا كفاح الطبقة العاملة من أجل بيئة عمل آمنة، وعمل لائق، والحق في إنشاء منظماتهم النقابية المستقلة، وأجر عادل، ومن أجل عالم يسوده السلام والأمان، عالم خالٍ من الصراعات والحروب.

حين يموت صنّاع الحياة قهراً

بقلم: المحامي إبراهيم ذويب

في ظل استشراء البطالة في سوق العمل الفلسطيني، وانعكاسها على الواقع المعيشي للعمال وأسرهم، ومع عدم وجود إحصاءات دقيقة لعدد المتعطلين عن العمل، لطبيعة الظروف التي نعيشها وتنوع سوق العمل الفلسطيني، تشير الإحصاءات المتاحة إلى وجود نحو 550 ألف عاطل عن العمل، وهو رقم يعكس حجم التحدي وخطورته.

العمال، هذا القطاع العريض من الشعب، يمثلون رأس المال الوطني؛ فهم صنّاع الحياة، وبناة الاقتصاد، ومحرّكو عجلة الإنتاج، وبذلك يشكّلون رأس المال الحقيقي للاقتصاد الوطني، إلا أن عمالنا الفلسطينيين، منذ سنوات طويلة، يعانون من غياب السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومن غياب خطة وطنية شاملة لحمايتهم من البطالة وتردي اوضاعهم واوضاع اسرهم المعيشية، فهم يصرخون وحدهم، ويرفعون اصواتهم عاليا منذ فترات طويلة دون مجيب، ويدقون كل الأبواب دون أن يجدوا آذاناً صاغية، وكلنا يعلم أنه لا عمل لائق تحت الاحتلال، ولا كرامة عمالية في ظل الحصار والاستيطان والقمع. والصراخ وحده لا يكفي دون خطط موضوعية تبنى على تقارير رقابية، وتنظيم نقابي مهني وقطاعي يناضل من أجل تحسين شروط العمل وظروفه، وتشريعات تعزز الحماية الاجتماعية.

المشهد الأخير والمؤلم لنا جميعاً، للعمال الفلسطينيين وهم ينتقلون للعمل عبر شاحنات جمع النفايات، هو غيض من فيض، وهو حالة ناجمة عن العوز والفقر وقلة الحيلة، فهم يسعون لكسب قوت أطفالهم، حتى من خلال العمل في أكثر المجالات صعوبة ومعاناة، مثل جمع النفايات والخردة، وما إلى ذلك من إعادة تدوير النفايات بشكل فردي لتشكل مصدر رزق لهم، بما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، من أجل تأمين قوت أطفالهم في ظل غياب أي سياسات اقتصادية واجتماعية، وغياب الحماية القانونية التي تسعف العمال وأبناءهم.

المشاهد المؤلمة التي انتشرت على نطاق واسع ليست جديدة، وربما ليست هي الأقسى أو الأسوأ، فثمة أشكال مختلفة لا تقل سوءاً عن النقل في حاويات جمع النفايات، فالعمال يتسلقون جدران الفصل العنصري، ويعرضون أنفسهم للموت ولكل صنوف الإذلال من أجل لقمة العيش، وبعضهم يمر عبر عبارات تصريف المياه العادمة.

فالعمال الذين يفترشون الأرض ويلتحفون السماء يموتون قهراً، فما بين حقوقهم الإنسانية والدستورية المكفولة بالقانون الأساسي في الحق بالعمل، وبين واقع مرير من بطالة مستشرية وغياب للمشاريع والسياسات التي تكفل حمايتهم الفعلية، يكابدون وحدهم صعوبات الحياة ويصارعونها منفردين.

وفي خضم هذا القهر، تتوالى أيام العمال الاحتفالية، حيث نغمرهم بالشعارات، كيوم الصحة والسلامة المهنية ويوم العمل اللائق، بينما يغيب في الواقع العمل الكريم، حيث الأجور المتدنية وضعف الرقابة على تطبيق القوانين، وأمام كل ذلك، يضطر العمال، إما للتوجه نحو المشاريع الإسرائيلية، مخاطرين بحياتهم، ودافعين أجورا باهظة من أجل التنقل، فضلاً عن المعاناة من ظروف عمل غير لائقة بالكرامة الإنسانية، ومن التعرض للاعتقالات بشكل يومي، بل إن الأمر وصل إلى إنشاء مراكز احتجاز خاصة بالعمال، وكأن جريمتهم الوحيدة هي السعي لكسب لقمة العيش.

وقد شهدت الفترة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد ضحايا ما يعرف بـ"شهداء لقمة العيش"، حيث تجاوز عددهم (50) شهيداً، وهم ذاتهم العمال الذين كانوا يشكّلون رافداً أساسياً للاقتصاد الفلسطيني من خلال عملهم في المشاريع الإسرائيلية، إذ كانوا يضخّون ما يقارب (1.35) مليار شيكل شهرياً في السوق الفلسطينية، وفي المقابل، فإن أوضاع العاملين في المشاريع العربية ليست بأفضل حال، ففي قطاع غزة الصامد، أقدمت العديد من الشركات في الآونة الأخيرة على فصل أعداد كبيرة من العمال فصلاً تعسفياً، الأمر الذي زاد أوضاعهم سوءاً، وفي الضفة الفلسطينية، يبرز بشكل واضح ضعف تطبيق أحكام قانون العمل الفلسطيني، إلى جانب القصور في الرقابة على تنفيذه، كما تتجلى الإشكالية بشكل أكبر عند لجوء العمال إلى القضاء للمطالبة بحقوقهم، حيث لا توجد محاكم مختصة بشكل منفرد لقضايا العمل، إضافة إلى طول أمد التقاضي، ما يفرغ العدالة من مضمونها ويجعل الوصول إليها مرهقاً، وكم شهدت قاعات المحاكم قضايا يموت فيها العمال الذين أفنوا حياتهم في الشركات ومرافق العمل، قبل أن يتسنى الوقت الملائم للنظر في قضاياهم والبت بها، فيموت العامل قهرا في ظل هذا الواقع، ويغدو ضحية مرتين: مرة في حياته العملية، ومرة في سعيه للحصول على حقه.

هذا الواقع يفرض ضرورة تكامل الأدوار بين مختلف الأجسام والهيئات المعنية، من دوائر السلطة وأجهزتها والقضاء، والنقابات وممثلي العمال والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والفصائل والروابط الحقوقية المتخصصة، للعمل المشترك والحثيث من أجل استكمال منظومة التشريعات، وتحديداً ما يتصل بضرورة وجود قانون ضمان اجتماعي وتطبيق أحكام قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لعام 2000، ولا يقل دور الأحزاب اليسارية بشكل خاص، والأحزاب بشكل عام، والتي تدّعي وترفع شعارات الدفاع عن حقوق العمال وفكر الطبقة العاملة، أن تنتقل من الدور الدعائي إلى الدور الجدي والفاعل لحماية حقوق العمال، انسجاماً مع برامجها.

هذا الحال المرير، والأوضاع المؤلمة، ونحن تفصلنا أيام معدودة عن الأول من أيار، عيد العمال العالمي، الذي يحتفل به ذوو الياقات البيضاء، فيتحول إلى عطلة وفرصة للراحة، في حين يمرّ هذا اليوم ثقيلاً على العمال من ذوي الياقات الزرقاء، الذين يواصلون كدحهم دون حقوق، وفي المحصلة، فإن العمال يموتون كل يوم، وهم يراقبون أبناءهم بين الحاجة للطعام والكسوة والأقساط الجامعية والحاجات الصحية للعلاج، فهم يموتون كل يوم، وكل ساعة قهراً، وهم يكابدون أعباء الحياة، فكيف لصنّاع الحياة أن تسلب حياتهم، وأن يموتوا قهراً؟

المرأة العاملة الفلسطينية: نضال وحقوق

بقلم: سحر عبدو

يأتي الأول من أيار، يوم العمال العالمي، هذا العام فيما تقف المرأة العاملة الفلسطينية في قلب معركة البقاء والصمود، حاملة أعباءً مضاعفة فرضها واقع الاحتلال الإسرائيلي، والأزمات الاقتصادية المتفاقمة، والتحديات الاجتماعية التي ما زالت تحدّ من فرصها وحقوقها، ففي فلسطين، لا يقتصر نضال المرأة العاملة على تحسين الأجور أو شروط العمل، بل يمتد ليشمل حقها في الحياة الكريمة، وحق شعبها في الحرية والاستقلال.

لقد أثبتت المرأة الفلسطينية، عبر عقود طويلة، حضورها الفاعل في مختلف ميادين العمل والإنتاج؛ من الزراعة والصناعة، إلى التعليم والصحة والخدمات والعمل الأهلي والنقابي، وكانت دائماً شريكة أساسية في بناء المجتمع، وسنداً للأسرة، ومكوّناً أصيلاً في مسيرة النضال الوطني والاجتماعي، ومع ذلك، ما زالت تواجه فجوات واضحة في سوق العمل، تتمثل في انخفاض نسب مشاركتها الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة في صفوف النساء، خاصة بين الخريجات والشابات.

وتتعرض المرأة العاملة الفلسطينية لأشكال متعددة من التمييز، منها تدني الأجور في بعض القطاعات، وضعف الحماية الاجتماعية، وغياب الاستقرار الوظيفي، وحرمان كثيرات من الحقوق الأساسية، كالإجازات المدفوعة والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي، خصوصاً في القطاع غير المنظم، حيث تعمل آلاف النساء في ظروف صعبة وبأجور متدنية.

وفي ظل العدوان والحصار والتصعيد المستمر، ازدادت أوضاع النساء العاملات قسوة، لا سيما في قطاع غزة، حيث فقدت آلاف النساء مصادر رزقهن، وتضررت المنشآت الاقتصادية، وانهارت قطاعات إنتاجية كاملة، ما عمّق مستويات الفقر والبطالة، ودفع كثيراً من النساء إلى تحمّل أعباء إضافية لإعالة أسرهن في ظروف إنسانية بالغة الصعوبة.

وفي الريف الفلسطيني، ما تزال النساء العاملات في الزراعة يواجهن تحديات مرتبطة بمصادرة الأراضي، واعتداءات المستوطنين، وصعوبة الوصول إلى الموارد والأسواق، رغم دورهن الحيوي في حماية الأرض وتعزيز الأمن الغذائي، كما تعاني العاملات في القدس من سياسات التضييق والإقصاء ومحاولات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني.

إن الأول من أيار يجب أن يكون مناسبة لتجديد الالتزام بحقوق المرأة العاملة الفلسطينية، من خلال سنّ تشريعات أكثر عدالة، وتطبيق مبدأ المساواة في الأجر والعمل، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية، وتوفير بيئة عمل آمنة ومحفزة، وتعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار النقابي والاقتصادي.

كما تقع على عاتق الحركة النقابية الفلسطينية مسؤولية كبيرة في تنظيم النساء العاملات، والدفاع عن حقوقهن، وفتح المجال أمام قيادات نسوية شابة قادرة على التعبير عن قضايا العاملات وتطلعاتهن، فلا حركة عمالية قوية دون حضور فاعل للمرأة، ولا تنمية حقيقية دون عدالة اجتماعية ومساواة.

في هذا اليوم الأممي، نحيّي المرأة العاملة الفلسطينية: العاملة في المصنع، والمعلمة في المدرسة، والممرضة في المستشفى، والمزارعة في الحقل، والعاملة في المؤسسات والخدمات، وربّة الأسرة التي تصنع من الصبر طاقة للحياة، ونحيّي صمودها ونضالها اليومي، وإيمانها بأن الحقوق تُنتزع بالنضال والوحدة والتنظيم.

الأول من أيار في فلسطين ليس مجرد مناسبة عمالية، بل هو أيضاً يوم وفاء للمرأة العاملة التي تناضل على جبهتين: جبهة العمل من أجل لقمة العيش، وجبهة الصمود من أجل الوطن والحرية.

عمال غزة: صمود في وجه الألم

بقلم: عامر عبد الله

في غزة، حيث تتقاطع الجراح مع الحياة اليومية، يقف العمال كأحد أعمدة الصمود الحقيقي، حاملين على أكتافهم ثقل الواقع الاقتصادي والمعيشي الصعب، ويواصلون العمل رغم كل ما يحيط بهم من تحديات قاسية، إنهم ليسوا مجرد فئة إنتاجية، بل قصة كفاح متجددة تكتب كل يوم بعرقهم وصبرهم وإصرارهم على البقاء.

يواجه عمال غزة أوضاعاً استثنائية مركبة؛ حصار خانق، بطالة مرتفعة، نقص في فرص العمل، وانقطاع متكرر في مصادر الدخل، ومع ذلك، لم تنكسر إرادتهم، بل ظلوا يبحثون عن أي نافذة للحياة، مهما كانت ضيقة، لتأمين قوت أسرهم والحفاظ على كرامتهم.

إن الحركة النقابية الفلسطينية، وهي تحمل هموم العمال وتطلعاتهم، تجد نفسها أمام مسؤولية مضاعفة في هذه المرحلة، فالدفاع عن حقوق العمال لم يعد مجرد مطلب اجتماعي، بل أصبح واجباً وطنياً وأخلاقياً يهدف إلى صون الإنسان الفلسطيني من الانهيار الاقتصادي والمعيشي، وإن توفير الحماية الاجتماعية، وتعزيز فرص العمل، وضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة، قضايا لا تحتمل التأجيل.

كما أن دعم العمال في غزة يتطلب رؤية شاملة تتجاوز الحلول المؤقتة نحو سياسات تنموية حقيقية تعيد الاعتبار للإنتاج، وتشجع المشاريع الصغيرة، وتفتح المجال أمام الطاقات الشبابية المعطلة، فالعامل الفلسطيني ليس عبئاً، بل طاقة وطنية قادرة على البناء إذا ما توفرت له الظروف المناسبة.

وفي هذا السياق، يشكل التضامن العمالي العربي والدولي عنصراً مهماً في دعم صمود عمال غزة، وإيصال صوتهم إلى العالم، باعتبار أن ما يعانونه ليس قضية محلية فحسب، بل قضية إنسانية تتعلق بالعدالة والحق في الحياة والعمل.

إن عمال غزة، رغم كل الألم، ما زالوا يثبتون أن الكرامة لا تقاس بوفرة الدخل، بل بقدرة الإنسان على التمسك بحقوقه وعدم الاستسلام للواقع المفروض، إنهم عنوان للصبر، ورمز للإرادة، ودليل حي على أن الشعوب التي تعمل لا تموت، ويبقى واجبنا جميعاً أن نكون إلى جانبهم قولاً وفعلاً، حتى يبقى العمل في غزة فعل حياة لا مجرد معركة بقاء.

ماذا يعني بالنسبة لنا: الأول من أيار

بقلم: سمير عادل - العراق

التصور الساذج، وغير العمالي، وغير الماركسي، ينظر إلى الأول من أيار، يوم التضامن العمالي العالمي، على أنه ينطلق من الواقع المزري الذي تعيشه الطبقة العاملة اليوم في العديد من بلدان المنطقة، بما فيها العراق، ويروّج لهذا التصور يسار متلحّف بالماركسية، لكنه غير اجتماعي، وليست له صلة بالمنظومة الفكرية والسياسية والاجتماعية لماركس؛ وهو ما أشار إليه منصور حكمت حين قال إنهم ينظرون إلى العمال من خلال كفوفهم المتشققة، لا بوصفهم طبقة اجتماعية، إذا ما نظّمت نفسها ووعت مكانتها، فإنها لقادرة على قطع شريان الحياة عن الطبقة البرجوازية، ولهذا تصح العبارة: إذا ما تراجعت الطبقة العاملة وتراجع نضالها، فأية بربرية ووحشية تسود المجتمع الإنساني.

ومن خلال هذا التصور، يغيب كلياً مفهوم الصراع الطبقي، الذي يرسم الملامح السياسية والاجتماعية في المجتمع، ومن خلاله تصاغ مجمل القوانين وتتخذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإن جميع محاولات البرجوازية تتمحور حول طمس ماهية الصراع الطبقي، وتصوير "الدولة" - تلك الآلة القمعية التي تتكون من الأجهزة الأمنية والسجون والمعتقلات ومنظومة القوانين والتشريعات - على أنها فوق المجتمع، والإيحاء بأن المجتمع خال من الطبقات، حتى إن مفهوم الطبقة العاملة يطمس في العديد من الأدبيات السياسية البرجوازية، ويستبدل بمصطلح "الطبقة المتوسطة".

ومع ذلك، فإن "الدولة" التي يروّج لها في الأدبيات البرجوازية على أنها محايدة وتعمل على ترسيخ العدالة، نجدها - أي الدولة - تقمع الأول من أيار وتمنع الاحتفاء به، وتوجّه نصالها ضد أية احتجاجات عمالية كما نعيشها في العراق؛ إذ لا تستطيع حماية نفسها من الميليشيات، لكنها تقمع تظاهرات العمال العاطلين، وتضرب بيد من حديد دون أن يرفّ لها جفن، كلما لاح في الأفق أي احتجاج للعمال أو المعلمين أو الخريجين.

وإذا كان يوم الأول من أيار بالنسبة لليسار هو "يوم رفع العتب"، لذلك تنظّم فعاليات ونشاطات شكلية، فلماذا تستنفر الأنظمة البرجوازية الحاكمة في العديد من البلدان - التي تتشدّق بالديمقراطية ونظامها السياسي - قواتها الأمنية، وتحاول بكل السبل منع العمال من الاحتفاء بهذا اليوم؟ على سبيل المثال: تركيا، وكوريا الجنوبية، وإيران، والفلبين، وعشرات البلدان الأخرى، وحتى في فرنسا، تعرّض العمال في العام الفائت إلى القمع في يوم الأول من أيار عندما رفعوا شعارات ضد قانون التقاعد الذي اقترحته حكومة ماكرون، ولماذا فصلت الطبقة الحاكمة في كندا وأمريكا مناسبة الأول من أيار عن يومها الحقيقي، وحوّلتها إلى "يوم العامل" في الأسبوع الأول من أيلول من كل سنة، في حين يعود تقليد الأول من أيار إلى الإضرابات العمالية التي اجتاحت المدن في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعرّض العمال إلى مؤامرة كبيرة فيما عرف بساحة هايماركت في شيكاغو في 4 أيار 1886، وتم إعدام أربعة من القادة العمال، قال أحدهم، وهو أوغست سبايس: "سيأتي يوم يكون صمتنا في القبور أقوى من الأصوات التي تخنقونها اليوم".

وبهذه المناسبة، أي مناسبة الأول من أيار، لا بد من الإشارة إلى أن الغائب في الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، هو الطبقة العاملة، في حين أن من يتحمّل الأعباء الاقتصادية والأمنية والمعيشية هم العمال، فارتفاع أسعار السلع وتكاليف المعيشة بسبب غلق مضيق هرمز، وضرب مناطق عمل العمال في الحقول النفطية والموانئ، وتحويل المناطق السكنية إلى ثكنات عسكرية أو دروع بشرية، هي من تداعيات هذه الحرب، وكل أولئك الفاسدين واللصوص من جميع الأطراف قالوا كلمتهم، سوى العمال، وعليه، فعلينا نحن العمال أن نرفع صوتنا ضد الحرب، وضد تدمير المدن والبنية التحتية، وتعكير صفو الأمن في منطقتنا، وفي مقدمتهم ما يتعرّض له رفاقنا العمال في إيران وعموم المجتمع، وعلينا أيضاً أن نرفع صوتنا بوجه الحكومة الحالية، حكومة السوداني، التي تشدّقت كثيراً بأنها أبقت العراق محايداً وبعيداً عن المحاور، بأن هذه الحرب ليست حربنا، وأننا لا نتحمّل تكاليفها، وعليها ضمان أمن وسلامة المجتمع وتأمين تكاليف المعيشة.

وفي الوقت ذاته، علينا أن نفوّت الفرصة على من يدقّ إسفيناً في صفوفنا عبر نشر الترهات الطائفية والخزعبلات القومية، التي هي أبداً وقود الطبقة البرجوازية الحاكمة بجميع تلاوينها وتياراتها الدعائية والفكرية والسياسية، للمضي في سرقة آخر دينار من جيوبنا من أجل إدامة سلطتهم وحكمهم الفاسد.

وأخيراً، فإن الأول من أيار هو فرصة للتأكيد على ما قاله ماركس: "الإنسان هو أثمن رأسمال"، وهي راية تبيّن بشكل قاطع، دون أي لبس أو شك، أن التقسيمات آنفة الذكر بين البشر هي تقسيمات وهمية لطمس التقسيم الطبقي للمجتمع والهوية الطبقية؛ إذ إن العمال يشكّلون غالبية المجتمع، وينتجون كل الخيرات، بينما حفنة لا تتجاوز 1% تنعم بتلك الخيرات، وترتكب كل أشكال الجرائم، من التطهير الطائفي والتغيير الديموغرافي، إلى عمليات الاختطاف والقتل، ونشر المخدرات، والمتاجرة بالجسد والأعضاء البشرية، من أجل إدامة ذلك التقسيم والبقاء في السلطة.

واقع ظروف العيش والعمل للطبقة العاملة في كردستان وآثار الحرب السلبية

بقلم: دشتي جمال - كردستان العراق

منذ عام 1991، واجهت الحركة العمالية في كردستان العراق عقبات كبيرة، فبعد تحرير كردستان من قبضة نظام صدام حسين، خضعت لسلطة مقسمة بين حزبين قوميين هما الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد ربط الحزبان نفسيهما بسياسات الحرب الأمريكية، ما أدخل مؤسسات الدولة في دوامة سياسية واقتصادية عميقة، لكن العمال والجماهير المنتفضة شكّلوا، لفترة قصيرة، مجالس مستقلة طالبوا فيها بظروف أفضل، وأجور متساوية، وتحديد يوم العمل بثماني ساعات، وإبعاد مديري العهد البعثي، إلا أن هذه المجالس قمعت سريعاً من قبل الميليشيات القومية، كما أدت الحرب الأهلية بين الحزبين إلى مزيد من التشرذم المجتمعي وإضعاف وحدة العمال.

بعد عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين، ارتبط إقليم كردستان بالعراق ضمن نظام فيدرالي أُسس على أسس قومية وطائفية، فيما استمرت قوانين العمل الموروثة من العهد البعثي في تقييد حقوق العمال، وعلى الرغم من تعاقب حكومات جديدة في العراق، ظلت الطبقة العاملة تعاني من عدم الاستقرار والحروب وإغلاق المصانع. وجلب الانفتاح الاقتصادي معه رؤوس أموال كبيرة، لكن بسبب ضعف البنية التحتية الاقتصادية تراكمت معظم الثروات في أيدي الأحزاب الحاكمة، وفي هذا السياق، أصبحت قطاعات البناء والتجارة والنفط هي القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وارتبط سوق العمل الكردستاني باقتصادات المنطقة، واليوم، اتسعت الطبقة العاملة بشكل ملحوظ، ويُقدّر العمال بنحو 60 إلى 65% من الباحثين عن عمل.

يحرم العمال من أبسط حقوقهم في ظل قوانين حكومة إقليم كردستان، إذ يعانون تحت وطأة العمل المأجور والتبعية لرأس المال وتقسيم العمل المفروض على المجتمع، كما ينتظرون قواعد المنافسة الرأسمالية العمياء و"رحمة" أصحاب العمل لتأمين قوت يومهم والبقاء على قيد الحياة، وحتى عندما تعدّل القوانين، لا يتعامل مع العمال كطبقة واحدة، بل يقسّمون إلى فئات مختلفة لتشتيتهم ومنعهم من الوحدة والتنظيم.

على مدى الثلاثين عاماً الماضية، أصدرت الحكومات والبرلمانات المتعاقبة مئات القوانين واللوائح، لكن اثنين فقط منها يتعلقان مباشرة بالعمال، هما قانون الاستثمار وتعديل قانون الضمان الاجتماعي، أما المرجعية القانونية المتعلقة بالعمال في حكومة الإقليم، فهي إما قوانين الحكومة الاتحادية العراقية أو قرارات منظمة العمل الدولية، ويستند القانون الحالي إلى قانون العمل الصادر في عهد البعث رقم 71 لسنة 1987، أما قانون الاستثمار الصادر عن حكومة الإقليم، فلا يعترف بأي دور للعمال، بل يهدف أساساً إلى تشجيع الشركات والرأسماليين الأجانب والمحليين على تشغيل العمال دون قيود أو شروط.

في القطاع العام، حددت ساعات العمل بثماني ساعات يومياً، ويومي الجمعة والسبت عطلة أسبوعية، أما في القطاع الخاص والأهلي، فيصل دوام العمل إلى عشر ساعات، فيما تبقى أيام العطلة غير محددة، إذ يقرر أصحاب العمل والشركات ساعات العمل وأيام الراحة، كما أن الأول من أيار، يوم العمال العالمي، غير معترف به كعطلة رسمية.

ولا يوجد تأمين ضد البطالة، ولا تأمينات سكنية، ولا رعاية صحية، ولا خدمات مواصلات أو تعليم مناسب، كما لا يتمتع العمال بحقوق السكن، فيما تبقى الرعاية الصحية والأدوية بعيدة عن متناولهم، وحتى تعليم أطفالهم يتم وفق الكلفة ذاتها المفروضة على الآخرين.

أما سلامة العمال، فتشهد تراجعاً خطيراً، ففي عام 2025 وحده، توفي 77 عاملاً بسبب حوادث العمل، ووقعت هذه الحوادث في قطاعات الشركات الخاصة والبناء والطرق والكهرباء، وهذا يثبت أن أماكن العمل تحولت إلى ساحات خطرة تزيد فيها الضحايا مع اتساع القطاع الخاص.

وعلى الرغم من أن دستور إقليم كردستان ينص على حرية التنظيم، فإن هذه الحرية محرومة على العمال، ولا يسمح إلا للنقابات التابعة للسلطة بالنشاط، وهي نقابات لا يرغب العمال في التعامل معها باعتبارها ممثلة لهم، وقد أسست هذه النقابات من قبل أحزاب الجبهة الكردستانية بعد الانتفاضة، كجزء من بناء سلطة حزبية على العمال. وليس للعمال أي سيطرة عليها، بل إن قادتها أنفسهم ليسوا من العمال، ومنذ تأسيسها وحتى اليوم، لم تعقد مؤتمرات أو ندوات حقيقية، ولم يكن للعمال أي دور فيها.

إضافة إلى ذلك، لا يسمح للعمال في أي مكان عمل، عام أو خاص، بتأسيس منظماتهم المستقلة، وإذا حاولوا ذلك، يتهمون بإثارة المشكلات، ويواجهون الفصل أو النقل أو التضييق.

ويواجه العمال المهاجرون القادمون من إيران وتركيا وجنوب العراق والنيبال والفلبين والصين وكوريا وبنغلاديش أوضاعاً قاسية، وتنقسم أوضاعهم إلى مجموعتين: الأولى تضم من دخلوا العراق بشكل قانوني عبر عقود حكومية أو شركات أجنبية، ويعملون وفق شروط بلدانهم الأصلية، ولذلك هم أقل تأثراً بقوانين الإقليم ويتمتعون نسبياً بظروف أفضل، رغم استخدام فروقات الأجور للتمييز بينهم وبين بقية العمال، أما المجموعة الثانية، فتضم من يعملون بشكل غير قانوني بعد فرارهم من أوضاع اقتصادية وأمنية صعبة، وهؤلاء يعدّون من أفقر عمال كردستان، فهم يواجهون استغلال السوق ورأس المال، ويعيشون دائماً تحت تهديد الترحيل والغرامات، فضلاً عن حرمانهم من الأجور والطرد وانعدام الحقوق، وكثير منهم يعانون ساعات عمل طويلة، وأجوراً منخفضة، وتحرشاً جنسياً، وعملاً إضافياً بلا أجر.

وهكذا فرضت الطبقة البرجوازية الكردية، عبر حكومتها الميليشياوية والمافيوية، ظروف عمل وحياة قاسية على العمال والجماهير الكادحة والمحرومة في كردستان، فحتى بعض الحقوق المتاحة لعمال بلدان أخرى يحرم منها عمال كردستان، ويعد ذلك أمراً مشروعاً لدى الحكومة وأرباب العمل والشركات، ويعانون من الفقر المدقع، والبطالة، وتدني الأجور، وخصم الرواتب، وتأخير المستحقات لأشهر، وغياب التأمينات الاجتماعية، وعدم وجود دعم للمستأجرين، وتردي الخدمات الصحية والمدنية، وأزمات الغاز والوقود، وانقطاع الكهرباء، وشح مياه الشرب، وسوء الطرق، وصولاً إلى حرمانهم من حرية التنظيم والإضراب والتظاهر، وقمع أي احتجاج من قبل مسلحي السلطة.

ومع ذلك، فإن الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، رغم العراقيل والضغوط والقمع، لم تتوقف عن الدفاع عن حياتها ومعيشتها ومستقبلها وحقوقها، فقد نظمت تجمعات عامة، وإضرابات، وتظاهرات، وعبّرت عن احتجاجاتها بوسائل متعددة، وفي هذا الطريق، قدمت تضحيات، وقطعت أرزاق كثيرين، وتعرض آخرون لإطلاق النار، وبدأت الطبقة العاملة في كردستان، خطوة بعد أخرى، تجد مكانها المستحق في الصراع الطبقي، بعد سنوات من الضعف بسبب المسألة القومية والتمييز وسيطرة أفكار وسياسات البرجوازية القومية الكردية.

وللحرب الإسرائيلية الأمريكية على إيران تأثير سلبي مباشر وقاسٍ على حياة جماهير كردستان، فقد امتزج الواقع بالخوف وعدم الاستقرار والنزوح والتشرد واليأس، وأصبحت حياة الناس، ولا سيما النساء والكادحين، تحت التهديد وانعدام الأمان، وفي الوقت نفسه، استغل الجشعون في الأسواق الأزمة، فرفعوا أسعار المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية والأدوية وحتى الخضروات، ما زاد من معاناة الناس.

ومن منظور الطبقة العاملة، تسببت هذه الحرب بارتفاع أسعار السلع والطاقة، ما جعل ظروف المعيشة أكثر صعوبة، وفقدت الرواتب جزءًا كبيراً من قيمتها، وفي الوقت ذاته، بدأ الرأسماليون، بذريعة الأزمة، تقليص أعداد العمال، وزيادة ساعات العمل، وتخفيض الأجور، وإلغاء الحقوق، كما يسكت صوت احتجاج العمال بحجة أن مطالبهم "تضر بالوطن"، ما يؤدي إلى قمعهم وتفريق صفوفهم.

وفي إقليم كردستان، خلق تأثير الحرب وعدم الاستقرار السياسي وضعاً بالغ الخطورة، فقد انهار سوق العمل، وبقي جيش كبير من الشباب عاطلًا عن العمل، مستعدًا للعمل بأجور متدنية جداً ولساعات طويلة، ما مكّن الشركات وأصحاب العمل من انتزاع مزيد من حقوق العمال لتحقيق الأرباح.

وفي الوقت نفسه، وبدلاً من توظيف الشباب في مجالات تخصصهم، يجبر كثير منهم على حمل السلاح والانضمام إلى القوات الأمنية، بما يعني نقل طاقتهم من الإنتاج إلى العمل العسكري، وهذا يمثل نهباً للقوى العاملة وتدميراً لإبداع الشباب، كما تخلق الحرب مناخاً غير طبيعي يموت فيه قانون العمل، ويسكت فيه احتجاج العمال بحجة "الظرف الاستثنائي" او "الخلاف مع بغداد".

وفي النهاية، يتيح هذا الوضع للحكام فرصة لإسكات العمال ووصم أي مطلب لهم بأنه "خرق للأمن"، وهذا يوجّه ضربة طويلة الأمد لحقوق العمال ووحدة الطبقة العاملة والمناخ التحرري في المنطقة، ويدفع القوى العاملة نحو اليأس والتشرذم، ولم يبق لعمال كردستان، في ظل صعوبة العمل، وغياب منظمة عمالية حقيقية، وتداعيات الحرب، والوضع الخطير في العراق والمنطقة، حيث تكون الطبقة العاملة والجماهير الكادحة أول الضحايا، سوى خيار واحد، هو الوقوف في وجه الحرب ومناخها ونتائجها المدمرة، وعلى عمال كردستان وجميع القوى العمالية والشيوعية والتحررية والإنسانية أن يقفوا ضد الحرب وتداعياتها من جوع وغلاء ونزوح وزعزعة للاستقرار الاجتماعي.

أهمية العمل التعاوني

بقلم: عيسى المغربي

هناك أهمية للعمل التعاوني خاصة في البلاد التي تفتقر لموارد الإنتاج والموارد الطبيعية، مثل بلادنا، كما أننا نعيش حالة سياسية واقتصادية بلغها المخاطر وعدم اليقين بشكل كبير، وهذا يزيد من أهمية التعاون لدرء المخاطر وزيادة القدرة على التحمل ومواجهة سياسة الاحتلال الإسرائيلي، علماً بأنه تمتاز الحركة التعاونية في فلسطين بقدم تاريخها، وحتى تتمكن من مواجهة الاحتلال في مصادرة الأراضي والانحلال الاقتصادي تدريجياً عن الاقتصاد الإسرائيلي؛ وذلك بتعزيز المنتج المحمي وإحلال الواردات يجب العمل وتدعيم العمل التعاوني في فسطين، حيث يلعب العمل التعاوني دور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهمها خلق فرص عمل وتوليد دخل على الأسر التعاونية، وبالتالي يحد من الفقر ويخلق عدالة أكثر في توزيع الثروة مما يساهم في الدخل القومي الفلسطيني.

إن مجال العمل التعاوني واسع ومفتوحا في كافة المجالات والقطاعات ويمكن خلق فرص عمل للشباب من خلال المشاريع الزراعية والسياحية والصحية والهندسية والتعميمية والحرفية، وهو ما يؤثر بشكل واضح في تقليل نسبة البطالة بين الفئات الشابة من كلا الجنسين، وهذا يتوجب على الحكومة الفلسطينية بتوفير المقومات الأساسية لهذه المشاريع من حيث التمويل وتسويق المنتجات، حيث يلعب العمل التعاونى فى فلسطين دوراً مهماً فى المساهمة فى التنمية الاجتماعية من خلال الجمعيات التعاونية بما تقوم به اتجاه مجتمعها الفلسطيني ومؤسساته، حيث ساهمت في المسؤولية المجتمعية في بناء المرافق العامة من رياض أطفال ومراكز صحية ومدارس، وأن الأهم من ذلك الدور التي تلعبه الجمعيات التعاونية في الوصول إلى المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية القيام والمساهمة بمسؤولياتها اتجاه المجتمع من خلال المشاريع الممولة أو المشاريع المشتركة من قبل تلك الجهات بما يخدم المصلحة المجتمعية في الحد من الفقر والبطالة واستهداف الفئات المهمشة.

ولكن لو نظرنا لمواقع العمل التعاوني في فلسطين وهو عمل تقليدي، ولذلك يجب وضعه ضمن الأجندة الوطنية سواء السلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية وتدعيمه وتوفير المقومات، وإلا سيبقى يراوح في مكانه ولذلك لابد من الارتقاء بالعمل التعاوني في فلسطين والخروج من العمل التقليدي، وذلك بفتح مجالات عمل جديدة ومبدعة في العمل التعاوني تغطي كافة الاحتياجات لقطاعات المجتمع الفلسطيني وتدعم الاقتصاد المحمي الوطني.

الأول من أيار.. العهد بالنضال والكرامة

بقلم: عماد اشتيوي

هذا العام، كما في كل عام، مناسبة نضالية وإنسانية عظيمة تستحضر تاريخ الحركة العمالية العالمية، وتضحيات العمال الذين خاضوا معارك طويلة من أجل العدالة الاجتماعية، وتحسين شروط العمل، وصون الكرامة الإنسانية، فهذا اليوم لم يكن يوماً احتفالياً عابراً، بل ثمرة لنضالات عمالية جسورة دفعت أثماناً باهظة حتى انتزعت حقوقاً أصبحت اليوم من المسلّمات في كثير من دول العالم.

وفي فلسطين، يكتسب الأول من أيار معنى أعمق، إذ يتقاطع نضال العمال من أجل حقوقهم المعيشية والمهنية مع نضال شعبنا الوطني من أجل الحرية والاستقلال وإنهاء الاحتلال، فالعامل الفلسطيني يواجه تحديات مركبة؛ من البطالة المرتفعة، وتراجع فرص العمل، وغياب الاستقرار الوظيفي، إلى القيود المفروضة على الحركة والتنقل، إضافة إلى ما خلّفته الحروب والاعتداءات والانقسام من آثار قاسية على سوق العمل والاقتصاد الوطني.

إن الطبقة العاملة الفلسطينية كانت وما زالت في طليعة المدافعين عن المشروع الوطني، وقدمت نماذج مشرّفة في الصمود والإنتاج والتضحية، فالعمال هم بناة المجتمع وسواعد التنمية، وحماة لقمة العيش في أصعب الظروف، ومن هنا، فإن الوفاء لهم لا يكون بالشعارات فقط، بل عبر سياسات حقيقية تكفل حقوقهم، وتوفر لهم بيئة عمل آمنة، وأجوراً عادلة، وضماناً اجتماعياً شاملاً، وحماية قانونية من الاستغلال والتهميش.

نؤكد أهمية تعزيز دور النقابات العمالية المستقلة والديمقراطية، بوصفها الإطار الطبيعي للدفاع عن حقوق العمال وتمثيل مصالحهم، كما نؤكد ضرورة توحيد الجهود بين المؤسسات الرسمية والأهلية والنقابية من أجل إطلاق برامج تشغيل حقيقية، ودعم المشاريع الإنتاجية، وتمكين الشباب والنساء من الانخراط في سوق العمل بكرامة وعدالة.

إن الأول من أيار يجب أن يكون محطة مراجعة وطنية ومسؤولية جماعية، نعيد فيها الاعتبار لقضايا العمل والعمال، ونضعها في صدارة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، فلا تنمية من دون عامل مصان الحقوق، ولا مجتمع متماسكاً من دون عدالة اجتماعية، ولا مستقبل واعداً في ظل البطالة والفقر والتهميش.

تحية إلى عمال فلسطين في المصانع والحقول وورش البناء والموانئ والمؤسسات، وإلى كل يد تتعب من أجل أن تستمر الحياة، وتحية إلى أسر الشهداء والجرحى والأسرى من أبناء الطبقة العاملة، وسيبقى الأول من أيار يوماً للكفاح والأمل، يوماً نرفع فيه صوت العمال عالياً، ونجدد العهد بأن الحقوق تنتزع بالنضال، وأن الكرامة حق لا يساوم عليه.

الأدلجة المنظمة

بقلم: سالم الشهاب

إن الأيديولوجيا حسب المفاهيم العامة هي مجموعة الأفكار والمعتقدات التي تعتنقها مجموعة من الأفراد في المجتمعات، إلا أن لسلافوي جيجيك ـ والماركسيين بشكلٍ عام ـ رأياً مغايراً، حيث يرى جيجيك أن الأيديولوجيا يمكن اختزالها في أن يقوم أحدهم بدعوة عشيقته لشرب القهوة عنده في المنزل، مع علمه بأنها لا تحب شرب القهوة، وعلم صديقته بأنه لا يمتلك قهوة في منزله، ثم تلبي النداء وتذهب معه إلى المنزل.

إنّ الأيديولوجيا في المثال السابق هي أن تستتر الدعوة للقاء حميمي في غطاء الحشمة، فهي بالتالي ما نعرفه ولا نريد التصريح به، أو ما لا نعرفه ونخشى معرفته، وهو تماماً ما تعامل به الشركات الكبرى المستهلكين، تقوم تلك الشركات بتعزيز النزعة الملكية للأفراد من خلال الإعلانات التسويقية لمنتجاتها، بحيث تقوم ببث تلك الأفكار الأيديولوجية من خلال وضع غطاء أخلاقي ـ غالباً- له، مثلما تقوم به بعض الشركات التي تحاول بإقناعك أن قيمة المنتجات (السيارة أو العطر) التي تقوم بشرائها تتعدى الاستخدامات الفيزيائية لها، حيث أنها تزيد من القبول الاجتماعي لمقتنيها، تصبح هنا القيمة الإنسانية للفرد مرتبطة بشكل مباشر بملكيته الشخصية، وأن التعاملات المجتمعية بين الأفراد أصبحت تبنى على قيماَ مادية مع هامشٍ أخلاقي ضئيل.

لم تتوقف تلك الحملات التسويقية المنظمة عند هذا الحد، حتى إنها أصبحت تحاول إضفاء الشعور بالرضى مقابل الإنفاق وحدةّ النزعة الاستهلاكية في الأسواق، عندما تقوم بشراء السلعة التي يتم تسويقها على أنها صديقة للبيئة أو على أن جزءاً من أرباحها يذهب لمساعدة الفقراء في العالم، تقوم أيضاً بشراء الأيديولوجيا من خلال هذا المنتج، فالشعور بالسخط تجاه السعر المرتفع للسلعة أصبح مشمولاً في هذا المنتج، فتذهب للاعتقاد بأن عملية الشراء تلك قادرة على جعل العالم مكاناً أفضل، وبذلك تصبح القيم الإنسانية خاضعة للتسعير كحال أي مخرج لعمليات الإنتاج والتصنيع.

أزمة العمال والحركة النقابية الفلسطينية

بقلم: موفق دراغمة

يأتي الأول من أيار هذا العام في ظل واقع معقد يعيشه العامل الفلسطيني، تتداخل فيه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتجعل من تأمين لقمة العيش معركة يومية مفتوحة على مختلف الاحتمالات، في ظل تراجع مستمر في شروط العمل، واتساع رقعة البطالة، وتآكل منظومة الحماية الاجتماعية.

لم تعد أزمة العمال الفلسطينيين مجرد انعكاس للظروف العامة، بل تحولت إلى أزمة بنيوية عميقة تمس جوهر الحياة الاقتصادية، في ظل اقتصاد مقيد بالاحتلال ومثقل بالقيود والمعابر والإغلاقات، وما يرافق ذلك من هشاشة في سوق العمل المحلي، واعتماد واسع على العمل في السوق الإسرائيلي بشروط غير عادلة، تفتقر إلى أبسط معايير الحماية والكرامة الإنسانية.

في هذا السياق، تبرز أزمة الحركة النقابية الفلسطينية كجزء لا ينفصل عن أزمة العمال ذاتها، بل كأحد عناوينها المركزية، فبدلاً من أن تكون الحركة النقابية إطاراً نضالياً جامعاً يعبر عن مصالح الطبقة العاملة ويدافع عن حقوقها، باتت في كثير من الأحيان تعاني من التشتت والضعف وغياب الوحدة الداخلية، ما انعكس سلباً على قدرتها في التأثير وصياغة سياسات حماية اجتماعية فاعلة.

إن غياب الاستراتيجية النقابية الموحدة، وتراجع الدور الكفاحي للنقابات، أسهما في اتساع الفجوة بين القيادات العمالية وقواعدها، وأضعفا أدوات الضغط من أجل تحسين شروط العمل والأجور والتأمينات الاجتماعية، كما أن التدخلات السياسية وتعدد المرجعيات النقابية أسهما في إرباك المشهد النقابي وإضعاف استقلاليته.

وفي ظل هذه التحديات، تبدو الحاجة ملحّة لإعادة بناء الحركة النقابية الفلسطينية على أسس ديمقراطية ووحدوية، تعيد الاعتبار لدورها الطبيعي كحاضنة نضالية للعمال، وكقوة ضغط حقيقية في مواجهة السياسات الاقتصادية المجحفة، سواء تلك الناتجة عن الاحتلال أو عن السياسات الداخلية غير المنحازة للطبقة العاملة.

إن الأول من أيار ليس مجرد مناسبة احتفالية، بل محطة نضالية لإعادة طرح الأسئلة الجوهرية حول العدالة الاجتماعية وحقوق العمال ومستقبل العمل النقابي في فلسطين، وهو مناسبة لتأكيد أن قوة المجتمع الفلسطيني تكمن في قوة عماله، وأن أي مشروع تحرري أو تنموي لا يمكن أن ينجح دون طبقة عاملة منظمة وموحدة وفاعلة.

في هذا اليوم تتجدد الرسالة، لا كرامة للعامل دون حقوق كاملة، ولا حقوق دون حركة نقابية قوية، ولا مستقبل دون عدالة اجتماعية حقيقية.

عمالنا رأس مالنا

بقلم: أسامة شنارة

يحتفل بيوم العمال العالمي في الأول من أيار (مايو) من كل عام، وتعطّل المؤسسات والدوائر الحكومية تكريماً لنضالات الطبقة العاملة، ومطالبة بحقوقها على المستوى العالمي، ويأتي هذا اليوم في السياق الفلسطيني بخصوصية شديدة، لتسليط الضوء على المعاناة المستمرة التي يعيشها العمال تحت وطأة الاحتلال والظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الحالة الفلسطينية، وخصوصاً بعد أحداث السابع من أكتوبر عام 2023، حيث تقطعت السبل أمام الحركة العمالية، وأصبح كثير من العمال عاجزين عن توفير لقمة العيش لأسرهم.

ووفقاً للتقارير الحقوقية والإحصائية الأخيرة، يعاني العمال من أزمات متصاعدة، من أبرزها:

- البطالة: وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، حيث تجاوزت 60% في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووصلت إلى نحو 90% في قطاع غزة نتيجة الحرب والحصار والدمار وانعدام فرص العمل.
- الأجور: يتقاضى حوالي 45% من عمال القطاع الخاص أجوراً أقل من الحد الأدنى الرسمي الفلسطيني المحدد بـ(1880) شيكلاً.
- العقود: يعمل أكثر من 65% من العاملين في القطاع الخاص دون عقود قانونية تحفظ حقوقهم وتحميهم.

ومع كل هذه التحديات الأساسية، تبرز أيضاً تحديات استثنائية يتعرض لها آلاف العمال يومياً في فلسطين، وخصوصاً بعد إغلاق المعابر ومنعهم من الوصول إلى أماكن عملهم، ما اضطر كثيرين إلى سلوك طرق محفوفة بالمخاطر والعذاب، وكان آخرها حادثة نقل عدد من العمال داخل سيارة جمع نفايات، وهي الحادثة التي أثارت الرأي العام لفترة وجيزة، ثم طُمست وكأن شيئاً لم يكن.

وفي الضفة الغربية، لا يبدو الحال أفضل، في ظل غياب الإجراءات والسياسات الفاعلة الخاصة بالرقابة والتفتيش على المنشآت العمالية، حيث يتقاضى كثير من العمال أجوراً أقل من الحد الأدنى، وخصوصاً في المشاغل النسوية وأماكن عمل المرأة الفلسطينية، مع عدم احترام حقوقهن كنساء عاملات، كما أن غياب المحاكم العمالية المختصة أدى إلى استمرار التحديات والصعوبات التي تعاني منها الطبقة العاملة، وإلى تراجع الشعور بالأمان الوظيفي.

ولكي يبقى العامل الفلسطيني رمزاً للصمود والمرابطة فوق أرضه، لا بد أن تقوم الجهات الحكومية والمؤسسات المختصة بالقضايا العمالية بتقديم يد العون لهذه الطبقة الكادحة، من خلال فتح حوار وطني بنّاء حول حقوق الإنسان وحقوق العمال، بمشاركة مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني والمؤسسات المحلية والدولية، وانتهاج سياسة شاملة تضمن احترام هذه الحقوق وتنفيذها لكافة الفئات، كما يجب تبني سياسات وتشريعات تعزز صمود العامل الفلسطيني وثباته في أرضه.

فعمالنا رأس مالنا، وهم العمود الفقري لأي دولة، فلنحافظ على رأس مالنا، ولنصن عمودنا الفقري.

بيان "صفّ الحرية والمساواة في إيران" بمناسبة يوم العمال العالمي

يا عمّال العالم، كونوا صوت الطبقة العاملة في إيران

يا رفاق العمل!

تجد الطبقة العاملة في إيران نفسها في خضمّ حرب مدمّرة؛ حرب هي نتاج السياسات الإمبريالية للولايات المتحدة ودولة إسرائيل، بينما يقع عبؤها الأساسي على عاتقنا نحن، العمّال والكادحين، وهذه الحرب لا تخدم مصالح الشعوب، بل تصبّ في خدمة الرأسمالية والقوى الحاكمة، ولم تجلب لنا سوى الفقر وانعدام الأمن والخراب.

نستقبل الأوّل من أيار هذا العام في ظلّ واقع تحاصر فيه مجتمعاتنا بين قوتين مدمّرتين: من جهة، الحرب والعدوان الخارجي؛ ومن جهة أخرى، الحرب الدائمة التي يشنّها النظام الإيراني ضد حرية الناس ومعيشتهم وكرامتهم، وهذه الحالة، إلى جانب الدمار المباشر للحرب، أدّت إلى تفاقم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، ودفعت حياة ملايين البشر إلى حافة الانهيار، وفي قلب هذه الظروف، تفرض علينا سياسات التقشّف، وغلاء الأسعار المنفلت، وتسريحات العمل الواسعة بوتيرة أشد، ولقد أصبحت الحرب ذريعة لفتح المجال على مصراعيه أمام القطاع الخاص وتعميق الاستغلال؛ إذ يطرد العمّال من وظائفهم، أو يعاد تشغيلهم بعقودٍ مؤقتة وهشّة، أو بأجور أدنى بكثير من الحدّ الأدنى الرسمي، بل إنّ هذا الحدّ الأدنى ذاته لا يحترم، ولا توجد أي جهة تحاسَب، لأنّ السياسة الرسمية للدولة ومجمل النظام تقوم على حماية القطاع الخاص وترك يده طليقة للاعتداء على معيشة الطبقة العاملة.

في الوقت ذاته، تستغلّ الأجهزة الأمنية في إيران أجواء الحرب والنزعات القومية لتشديد القمع، وفرض الصمت، وتقويض أي شكل من أشكال الاحتجاج أو التنظيم العمالي، وإنّ ما نعيشه ليس مجرّد نتيجة لحرب خارجية، بل هو حصيلة تلاقي هذه الحرب مع القمع الداخلي والسياسات المعادية للعمال.

في مثل هذه الظروف، تقف الطبقة العاملة في إيران على أعتاب الأوّل من أيار في واحدة من أصعب اللحظات في تاريخها، حيث يتحوّل النضال من أجل حياة كريمة، يوماً بعد يوم، إلى مجرّد صراع من أجل البقاء، ومع ذلك، يظلّ الأوّل من أيار يوماً تعلن فيه الطبقة العاملة لائحة اتهامها ضد النظام الرأسمالي: ضد الحرب والعسكرة، ضد الفقر والاستغلال، ضد القومية والعنصرية، وضد جميع أشكال الهيمنة والحرمان من الحقوق، وفي هذا اليوم، تؤكد الطبقة العاملة مجدداً أنّ مصالحها عالمية، موحّدة، وغير قابلة للتجزئة، ولا تقيّد بحدود أو هويات مفروضة.

نعلن بوضوح إنّ استمرار هذه الحرب يعني استمرار تدمير حياة ملايين البشر، ومطلبنا العاجل هو الوقف الفوري وغير المشروط للحرب، ووضع حدّ لجميع تبعاتها، فوحده إنهاء هذا الوضع يفتح الطريق أمام استئناف النضال من أجل الحرية والمساواة والرفاه.

يا عمّال العالم!

إنّ الصمت إزاء هذه الحرب تواطؤ معها، ندعوكم إلى أن تكونوا، في تظاهرات الأوّل من أيار، صوت الطبقة العاملة في إيران، وأن تتخذوا موقفاً ضد هذه الحرب، وأن تنخرطوا في النضال من أجل وقفها الفوري.

نضالنا هو نضال من أجل الحياة..
عاشت التضامن الأممي للطبقة العاملة
لا للحرب، لا للعسكرة، لا للنظام الرأسمالي المتداعي!

صفّ الحرية والمساواة في إيران
أيار / مايو 2026

بيان صادر عن المكتب التنفيذي لاتحاد نضال العمال الفلسطيني

بمناسبة الأول من أيار - عيد العمال العالمي

في الأول من أيار، يتجدد حضور الطبقة العاملة بوصفها قوة تاريخية مركزية في مسار النضال الإنساني والاجتماعي، حاملة راية الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة في مواجهة منظومات الاستغلال والاضطهاد، ويؤكد هذا اليوم أن نضال العمال ليس لحظة عابرة، بل مسار ممتد من التضحيات والتراكمات النضالية من أجل الحقوق الإنسانية والاجتماعية والعدالة في كل مكان.

وفي الحالة الفلسطينية، لا يواجه العامل شروط عمل قاسية فحسب، بل يواجه منظومة استعمارية إحلالية متكاملة تمارس القتل اليومي، وتفرض الحصار والتجويع، وتستخدم أدوات الاقتصاد والحواجز والجدار والبطالة القسرية كوسائل لإدامة السيطرة والقمع، بما يجعل الإنسان الفلسطيني مستهدفاً في حقه بالحياة والعمل والكرامة، وفي قدرته على الصمود والبقاء.

وتشير المعطيات النقابية إلى ان عام 2025 وحده شهد استشهاد 74 عاملاً فلسطينياً في الضفة الغربية والاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، من بينهم 18 عاملاً برصاص قوات الاحتلال، في تجسيد دامٍ لما يعرف بـ "شهداء لقمة العيش"، الذين يغادرون منازلهم بحثاً عن رزق كريم ليعودوا محمولين على الأكتاف، كما سجلت أكثر من 35 ألف حالة اعتقال لعمال فلسطينيين منذ بدء الحرب العدوانية المتواصلة، إلى جانب ما يزيد عن 1500 إصابة، معظمها على الحواجز العسكرية أو أثناء محاولات اجتياز جدار الفصل العنصري، ما يجعل الحركة اليومية للعمال مساحة دائمة للخطر والعقاب الجماعي.

وفي السياق ذاته، تواصل سلطات الاحتلال سياساتها القائمة على التحكم بقوة العمل الفلسطينية، إذ اعتمد الاقتصاد الإسرائيلي تاريخياً على تشغيل ما يقارب ربع القوة العاملة الفلسطينية، قبل أن ينتقل إلى مستويات أكثر تطرفاً من القمع والإقصاء والتحريض، وصلت إلى حد الدعوة العلنية لقتل واعتقال العمال، وإنشاء معتقلات خاصة بهم، وفرض سياسات خنق مالي عبر التهديد بأموال المقاصة، بما يكشف استخدام الاقتصاد كأداة من أدوات الحرب والسيطرة، وقد تحولت هذه السياسات من انتهاكات متفرقة إلى منظومة متكاملة من العنف الاقتصادي والسياسي، تستهدف تفكيك المجتمع الفلسطيني عبر ضرب مصدر رزقه الأساسي، ودفعه نحو البطالة والفقر والهشاشة الاجتماعية، بما يهدد بنيته الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير البيانات إلى أن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية ارتفع إلى نحو 38%، مع تعطل ما يقارب 550 ألف عامل من أصل 1.4 مليون من القوة العاملة، فيما تجاوزت البطالة في قطاع غزة 80%، في واحدة من أعلى النسب عالمياً، ما يعكس انهياراً شبه كامل في البنية الإنتاجية تحت وطأة العدوان والحصار. كما بلغت خسائر العمال الفلسطينيين خلال عامين من الحرب نحو تسع مليارات دولار.

وقد شكّلت أجور العمال الفلسطينيين في أراضي الـ 48 رافعة أساسية للاقتصاد الوطني بمتوسط 1.35 مليار شيكل شهرياً، وهو ما يفوق إجمالي رواتب القطاعين العام والخاص في الضفة الغربية، الأمر الذي يوضح حجم الكارثة الاقتصادية الناتجة عن قطع هذا الشريان الحيوي، وقد أدى انقطاع نحو 220 ألف عامل عن العمل داخل الخط الأخضر إلى صدمة بنيوية عميقة انعكست على مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستقرار الاجتماعي، وأدخلت آلاف الأسر في دائرة الفقر الحاد وتراجع الأمن المعيشي.

إن المرأة العاملة الفلسطينية ليست هامشاً في المعادلة الاقتصادية أو النقابية، بل هي جزء أصيل من بنية الطبقة العاملة وشريك مركزي في الإنتاج والصمود والنضال الوطني والاجتماعي، وقد تحملت أعباء مضاعفة في ظل الاحتلال والأزمة الاقتصادية، وجمعت بين العمل ومواجهة ظروف اجتماعية واقتصادية قاسية ومعقدة، ومن هنا، فإن تمكينها وضمان مشاركتها الفاعلة في مختلف مستويات العمل النقابي والتنظيمي والقيادي يشكل ضرورة وطنية ونقابية تعكس جوهر العدالة الاجتماعية، وتعيد الاعتبار لدورها في صناعة القرار والدفاع عن حقوق الطبقة العاملة دون تمييز أو إقصاء.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا النقابية والوطنية، نجدد التأكيد على ضرورة توحيد الحركة النقابية الفلسطينية وإنهاء حالة التشتت، وبناء إطار نقابي ديمقراطي موحد، كما نؤكد أهمية تعديل قانون العمل بما يواكب التطورات المحلية والدولية، وبشكل مظلة لحماية العمال من الاستغلال وتعزيز الرقابة على سوق العمل، والإسراع في إقرار نظام ضمان اجتماعي شامل يشكل شبكة أمان حقيقية للعمال وأسرهم، وإقرار قانون التنظيم النقابي لصون الحريات النقابية باعتبارها أساس العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

كما ندعو إلى تبني سياسات اقتصادية وطنية تعالج البطالة والفقر وتعيد بناء القطاعات الإنتاجية، وتعزز مكانة الطبقة العاملة في المشروع الوطني التحرري باعتبارها قوة إنتاج وصمود ومقاومة، وفتح أسواق العمل العربية أمام العمال الفلسطينيين وفق معايير العدالة وكرامة العمل، وتفعيل دور منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية في توثيق الانتهاكات ومساءلة الاحتلال وفق القانون الدولي.

نحيي الطبقة العاملة الفلسطينية التي تواصل الصمود في مواجهة القتل والحصار والتجويع، وتتمسك بحقها في الحياة والكرامة، كما نحيي الحركة النقابية العربية والعالمية الحرة التي تواصل دعمها لشعبنا ورفضها لسياسات الاحتلال، ونحمّل الجهات الرسمية والمؤسسات ذات العلاقة مسؤولية التقصير في حماية العمال وتركهم فريسة للاستغلال والفوضى، وندعو إلى خطة وطنية عاجلة للحماية الاجتماعية والاقتصادية للعمال وأسرهم، كما نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في وقف جرائم الاحتلال ومحاسبته، ونؤكد أن حقوق العمال ليست منحة بل حق قانوني وأخلاقي ثابت غير قابل للتجزئة أو المساومة، ونجدد التزامنا بالنضال النقابي والوطني حتى الحرية والاستقلال وإنهاء الاحتلال وإقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس.

المجد للعمال والحرية لفلسطين

اتحاد نضال العمال الفلسطيني
المكتب التنفيذي

كادحون خمس نجوم

بقلم: حسني شيلو

بينما "يسرح ويمرح" ممثلو العمال والنقابيون في دول العالم، ويطلقون من أفخم الفنادق شعارات ورديّة وتصريحات نارية، تظهر صور شتى، واحدة منها فقط كفيلة بتعرية من يدّعون تمثيل الطبقة العاملة ونصرة حقوق الكادحين، إنها صورة الباحثين عن قوت أبنائهم في أماكن عمل لا يتورعون، في سبيل بلوغها، عن حشر أنفسهم في "شاحنة جمع وضغط النفايات"، صورة هزّت الوجدان والضمائر، لكنها مرّت كحدث عادي على كوكبة تدّعي تمثيل العمال، وتتحدث باسمهم ببيانات منمّقة على وسائل التواصل الاجتماعي، بيانات وأساليب تبرهن، أكثر من أي وقت مضى، أن مهمتهم قد انتهت، وأن على الطبقة العاملة تجريدهم من تلك الصفات التمثيلية.

الطبقة العاملة الفلسطينية اليوم باتت وحيدة، تواجه رياحا عاتية بين شبح الفقر والبطالة الذي يضرب صفوفها، وبين تجار وسماسرة يستغلون احتياجات العمال، وتسجّل في هذا السياق ممارسات "تسليم باليد" من قبل بعضهم لما يسمّى شرطة الاحتلال، وفي المقابل، ما تزال الحركة النقابية العمالية تتنازع ادعاء التمثيل، ونحن على أبواب الأول من أيار، وأعتقد جازماً أن هناك من يفكر اليوم، من مكتبه الفاخر وخلف جدرانه الأربعة، برشقة جامدة من بيانات الأول من أيار، أو ربما بمسيرة مدفوعة الأجر تنشد "عاش الأول من أيار".

ألم تدرك بعد الحركة النقابية العمالية أنه يتوجب عليها التوقف عن روتينها وإحياء دورها الطليعي المفترض؟ فهي المحرك الأول للجماهير في العالم، وليس في فلسطين وحدها.

يبدو أن النضال العمالي، كما هو حال النضال الوطني الفلسطيني، بات نضال فنادق، يكتفي بتسجيل المكتسبات الورقية في ظل حالة من العقم النقابي، لم تعد قادرة على تحقيق شيء للطبقة العاملة، ومن المؤكد أن ذلك لا يتحقق ببيان أو تغريدة على مواقع التواصل الاجتماعي.

وبما أن الشيء بالشيء يذكر، فإن الحركة النقابية العمالية اليوم ليست في أفضل حالاتها، فهناك اتحادات تتنازع صفة التمثيل، وفصائل تصفق لهذا الواقع، فيما طرح اتحاد نضال العمال رؤية واضحة لتوحيد هذا الجهد، لكنه اصطدم بالمصالح الضيقة والمكاسب الريعية للمستفيدين، لتبقى الطبقة العاملة، وكذلك أبناء العاملين، فريسة للفقر والبطالة والجوع.

ألم يدرك المتربعون منذ عقود على صدور العاملين أن إعادة التدوير باتت بضاعة لا تباع، وأن المطلوب هو إعادة صناعة قيادات نقابية قادرة على حمل أمانة الطبقة العاملة والسير بمطالبها نحو أصحاب القرار؟

إن هذا لا يعفي وزارة العمل من مسؤولياتها تجاه الطبقة العاملة، ولا من واجبها في تحمل مسؤولياتها. لكن، كما هو حال الوطن، لا يشعر بهموم الطبقة العاملة إلا من ولد من رحم حركتها النقابية، أما البرجوازية الصغيرة فلا تعرف هموم الكادحين ولا تعيشها.

كادحون لن تزول من الذاكرة صورتهم داخل حاويات النفايات، ولا صورة عمال كتبت أسماؤهم في قوافل الشهداء على سالم جدار الفصل، وهم يحاولون اجتيازه بحثاً عن لقمة عيش لأبنائهم، مغمّسة بالقهر وبالدم.

نداء العمال الفلسطينيين من أجل العدالة والحرية

بقلم: عبد العزيز أبو حمزة

بمناسبة الأول من أيار، يوم العمال العالمي، يتقدّم اتحاد نضال العمال الفلسطينيين في لبنان بأحرّ التحيات إلى الطبقة العاملة الفلسطينية في الوطن والشتات، وإلى عمال العالم الأحرار الذين يساندون قضيتنا الوطنية والمطلبية، ويقفون إلى جانب حق شعبنا في الحرية والاستقلال والعيش الكريم.

يحلّ الأول من أيار هذا العام في ظل ظروف بالغة القسوة يعيشها شعبنا الفلسطيني، نتيجة السياسات الأمريكية المنحازة بالكامل إلى جانب سلطة الاحتلال الإسرائيلي، والتي وفّرت الغطاء السياسي والدعم العسكري لاستمرار العدوان، وما ترتب عليه من حرب إبادة جماعية تُرتكب بحق أبناء شعبنا في قطاع غزة، إلى جانب العدوان المتواصل على الضفة الغربية والقدس، وما تشهده المنطقة من توترات متصاعدة تهدد الأمن والاستقرار.

إن الحصار المفروض على شعبنا الفلسطيني، وما رافقه من تدمير ممنهج للبنية الاقتصادية والاجتماعية، ألقى بأعباء ثقيلة على كاهل العمال الفلسطينيين، الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة البطالة والفقر وانعدام الأمان الوظيفي وارتفاع تكاليف المعيشة، ولم تقتصر آثار هذه السياسات على الداخل الفلسطيني فحسب، بل امتدت إلى أبناء شعبنا في دول اللجوء والشتات، حيث تفاقمت الأزمات المعيشية والاجتماعية، وتزايدت معاناة العمال الفلسطينيين وأسرهم.

كما أن استهداف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، وتقليص خدماتها نتيجة تراجع بعض الدول المانحة عن الوفاء بالتزاماتها المالية، شكّل ضربة إضافية للاجئين الفلسطينيين، وترك انعكاسات خطيرة على واقع التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وفاقم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها أبناء شعبنا في المخيمات والتجمعات الفلسطينية.

وأمام هذه التحديات الجسيمة، فإننا نطالب المجتمع الدولي بتحمّل مسؤولياته القانونية والإنسانية، ووقف سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع ما يجري في فلسطين، والعمل الجاد على إنهاء العدوان، ورفع الحصار عن شعبنا، والإفراج عن أموال المقاصة، وضمان استمرار تمويل وكالة الأونروا وتمكينها من أداء دورها الإنساني والوطني.

كما ندعو إلى تعزيز وحدتنا الوطنية والنقابية، وتوحيد الجهود في مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دفاعًا عن حقوق شعبنا المشروعة، وصونًا لكرامة العمال الفلسطينيين الذين شكّلوا دومًا ركيزة أساسية من ركائز الصمود الوطني.

وفي هذه المناسبة، نتوجه بالتحية والتقدير إلى كل الحكومات والشعوب الحرة، وإلى الاتحادات والنقابات العمالية في العالم، التي وقفت وما زالت تقف إلى جانب قضيتنا العادلة، وتناضل معنا من أجل الحقوق التي كفلتها الشرائع والمواثيق الدولية.

يا عمال العالم اتحدوا.. ضد الاحتكار والاستغلال والفساد، ومن أجل توزيع عادل للثروات، وعالم يسوده السلام والعدالة والكرامة الإنسانية.

العمال الفلسطينيون...

صمودٌ يُبنى بالعرق، وكرامةٌ لا تنكسر.

اتحاد نضال العمال الفلسطيني

Palestinian Workers' Struggle Union